

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/7/G/2
17 December 2007

ARABIC
Original: ARABIC/FRENCH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا
مذكرة شفوية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة من
البعثة الدائمة للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تهدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسائر المنظمات الدولية في سويسرا تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتشرف بأن تحيل رفقته النص الكامل* للإعلان الختامي للندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، التي عقدت في الرباط في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بشأن موضوع "دور المؤسسات الوطنية في النهوض باستقلال القضاء في المنطقة العربية".

وتجدر الإشارة إلى أن الندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان نُظمت بتعاون وثيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وستكون البعثة الدائمة للمملكة المغربية ممتنة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان إذا عملت على تعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان.

* استنسخ في المرفق كما ورد، باللغة الأصلية وبالإنكليزية فقط.

الندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان حول "دور المؤسسات الوطنية في النهوض باستقلال القضاء في المنطقة العربية"

١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الرباط، المغرب

إعلان الرباط

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان حول "دور المؤسسات الوطنية في النهوض باستقلال القضاء في المنطقة العربية"، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في الرباط، المغرب.

كان هدف هذه الندوة دعم المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، وباقي الفاعلين، في النهوض بسيادة القانون واستقلال القضاء طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

شارك في هذه الندوة ممثلون عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان والسلطات القضائية في المنطقة العربية، ومنظمات إقليمية من بينها جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة وخبراء في إقامة العدل ومنظمات غير حكومية.

ديباجة

نحن ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، المشاركون في هذه الندوة؛

نذكر بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة أو التصرف، وكذا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

نذكر بالآليات الدولية لحقوق الإنسان التي تضمن الحق في محاكمة عادلة في كافة القضايا أمام محكمة مختصة ومستقلة وغير منحازة، ولا سيما المادة ١٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة ١٨ من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

نذكر بالآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمبادئ والتوجيهات العامة التي تضمن الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مختصة ومستقلة وغير منحازة، لا سيما المادة ٧ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمبادئ والتوجيهات العامة حول الحق في محاكمة عادلة وفي المساعدة القانونية في أفريقيا و بالمقتضيات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان المتعلقة باستقلال القضاء؛

نسجل أن الحماية التي توفرها الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان للحق في محاكمة عادلة، وكذلك التوجيه المعياري الذي تقدمه المبادئ والتوجيهات الدولية والإقليمية، تنطبق كذلك على المحاكم العسكرية وحالات الطوارئ؛

نقر بالمبادئ الأساسية الخاصة باستقلال القضاء لسنة ١٩٨٥ على أساس أنها مرجعيات مهمة لمساعدة الدول الأعضاء على التنصيب على استقلال القضاء باعتباره سلطة في الدستور أو قانون البلاد، وبالمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة لسنة ١٩٩٠، والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين لسنة ١٩٩٠، التي تحمي استقلال المحامين والنواب العامين ونزاهتهم المهنية حتى يتمكنوا من أداء دورهم في الحفاظ على سيادة القانون،

نذكر بمبادئ بنغالور بشأن السلوك القضائي، التي اعتمدها مجموعة نزاهة القضاء سنة ٢٠٠٢، والتي أشارت إليها اللجنة السابقة لحقوق الإنسان سنة ٢٠٠٣ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة ٢٠٠٦،

نرحب بالتعليق العام رقم ٣٢ على المادة ١٤ بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم وفي محاكمة عادلة، الذي اعتمدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان سنة ٢٠٠٧،

نجدد التأكيد على أهمية التزام المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بالمبادئ المتصلة بوضع المؤسسات الوطنية كما اعتمدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٣/٤٨ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (المعروفة بـ "مبادئ باريس")، وعلى الحاجة إلى بناء شراكات بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومات والمنظمات غير الحكومية للنهوض بإقامة العدل وسيادة القانون،

نسجل أن الندوة الثالثة حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض باستقلال القضاء استعرضت التحديات والثغرات في القانون وفي الممارسة، وكذلك الشروط الملحة المتعلقة باستقلال القضاء في المنطقة العربية،

نعلم أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية تتفق على تنمية التعاون وتعزيزه بهدف تبادل التجارب والممارسات الفضلى التي من شأنها أن تشجع سعي المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني والنهوض باستقلال القضاء،

نؤكد كذلك على الدور الأساسي لوسائل الإعلام في تحقيق مزيد من التوعية بحقوق الإنسان مع الإقرار بالتقدم الذي أحرزته وسائل الإعلام العربية في التعامل مع القضايا الحقوقية.

توصيات

نوصي بما يلي:

أولاً - أن تعمد الدول العربية، التي لم تقم بذلك بعد، إلى إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس وأن تعمل على تعزيز استقلاليتها وفعاليتها على مستوى القانون والممارسة وتمكينها من الموارد المالية المناسبة؛

ثانياً - أن تعمل الدول العربية على تعزيز الأنظمة القانونية الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وبسيادة القانون وإقامة العدل بفعالية؛

ثالثاً - أن تصادق الدول العربية، التي لم تقم بذلك بعد، على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية، لا سيما البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ورفع التحفظات التي تتعارض وجوهر هذه الاتفاقيات وقبول صلاحيات الهيئات المنبثقة عن معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان للنظر في الشكاوى الفردية؛

رابعاً - تعزيز العمل المتعلق بضمان ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ توصيات الهيئات المنبثقة عن المعاهدات والإجراءات الخاصة بالإضافة إلى الملاحظات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان؛

خامساً - تعزيز التدابير الدستورية والتشريعية والعملية الكفيلة بضمان استقلال القضاء لحسن سير الإجراءات القضائية بطريقة منصفة طبقاً للمعايير الدولية وبشكل يحترم حقوق الأطراف؛

سادساً - تعزيز استقلال القضاء عند اعتماد خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء آليات لتنفيذها بمشاركة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان؛

سابعاً - مساهمة المؤسسات الوطنية العربية في إعداد استراتيجيات وطنية تشمل أنشطة تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الأطراف المعنية لاحترام استقلال القضاء؛

ثامناً - التشجيع والمشاركة في رصد حالات الاعتقال التعسفي وظروف الاعتقال وفي ملاحظة المحاكمات كتدابير يمكن اتخاذها لتقييم صلاحية واستقلالية وعدم انحياز المحكمة؛

تاسعاً - مشاركة المؤسسات الوطنية العربية في أعمال البحث والتحليل بشكل مشترك لإعداد مؤشرات ومعايير لمتابعة حالات الاعتقال التعسفي وظروف الاعتقال غير الإنسانية والمحاكمة غير العادلة؛

عاشراً - أن تعمل المؤسسات الوطنية العربية على توفير المساعدة القانونية لضحايا المحاكمات غير العادلة وذلك طبقاً للمعايير الدولية وفي الحدود التي يضعها القانون وبالعامل على تأمين الوصول إلى آليات لمعالجة الشكاوى تضمن لكل فرد الحصول على الإنصاف تجاه الانتهاكات المرتكبة خلال الإجراءات القضائية؛

حادي عشر - أن تعمل المؤسسات الوطنية العربية على تعزيز برامج التوعية لفائدة عموم الجمهور حول سيادة القانون وإدارة العدل من خلال وسائل الإعلام، مع تشجيع التواصل مع هذه الأخيرة؛

ثاني عشر - أن تبادر جامعة الدول العربية بالعمل على تيسير الإجراءات المتعلقة باعتماد المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العربية، كمراقبين لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والنهوض بوضع هذه المؤسسات والمنظمات وبمشاركتها في أشغال اللجنة؛

وأخيراً، فإن المشاركين في الندوة،

يعربون عن امتنانهم للمملكة المغربية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بما على تنظيم ورعاية الندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول موضوع استقلال القضاء في المنطقة العربية، وللمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على دعمها وتعاونها؛

يشيدون بالتجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ويعتبرونها رائدة في مجال لجان الحقيقة والإنصاف والمصالحة؛

يتفقون على عقد الندوة الرابعة حول التحديات المشتركة التي تواجه عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، واعتماد الآليات المناسبة لتعزيز قدراتها واستقلالها طبقاً لمبادئ باريس وفتح نقاش حول هذه المبادئ ويرحبون بدعوة اللجنة الجزائرية الوطنية الاستشارية للنهوض بحقوق الإنسان وترقيتها لعقد الندوة الرابعة في الجزائر العاصمة؛

يلتمسون من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والدولة المضيفة بأن يرفعا توصيات هذه الندوة، في شكل وثيقة رسمية، إلى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

الرباط ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

أسماء المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان المشاركة في الندوة:

اللجنة الاستشارية للنهوض بحقوق الإنسان وترقيتها بالجزائر؛

المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر؛

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر؛

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب؛

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن؛

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا؛

هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية؛

الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بتونس

— — — — —